قوله وهو فعل مباح بتعليمه اي الاصطياد فعل مباح الخ لقوله تعالى واذا حللتم فاصطادوا والاصطياد اخذ الصيد والصيد اسم لمتنع متوحش غير مقدور عليه الا بحيلة كما في الاصل فكانت الاية دليلا لما ذكرنا على اباحة محرم الاصطياد الا ان الاصطياد اذا كان فيما حل اكله كان الغرض منه الاكل واذا كان مما لا يحل اكله كان الغرض منه الانتفاع بجلده او شعره او ريشه او دفع اذيته وهذا معنى قوله واباحة التناول ترجع الى المحل فيثبت بقدر ما يقبله اي يثبت التناول بقدر ما يقبل المحل التناول من حيث اللحم والجلد يعني ان كان يقبل المحل تناول اللحم والجلد جميعا كما في الخنزير فيكون الاصطياد لدفع اذيته فاذا كان الاصطياد مباحا حل الصيد اذا كان ماكولا اللحم وان كان مسموع حسه لا يحل اكله قوله والطير الواقع بمنزلته اي الطير المعتاد بمنزلة الطير الداجن الذي يأوي البيوت مربياته قوله لانها اي لان الاباحة الخ قوله لان الفعل ليس باصطياد قوله وانما يتبين ذلك اذا ندر اذا ذهب بحيث لا يقدر على رده قوله واذا سمى الرجل عند الرمي الكلب او اصاب اذا اجرح السهم مما شرط عندنا وعند الشافعي رحمه الله لا يحل وذلك لان السهم انما الاصطياد بشرط التسمية عند رميه كما شرط عند ارسال الكلب وانما شرط الجرح لان القتل حتى يحصل بالة تجرح وتقطع حل الاكل وحتى يحصل بالة تدق وتمزق لا يحل الاكل لما روي في الاثر عن ابراهيم انه قال ما خزق المعترض فكل وما لم يخزق فلا تأكل لانه وقيذ قال صاحب الهداية وجميع البدن محل لهذا النوع من الذكاة اي لذكاة الاضطرار وذلك كالذكوة في الحلق واليأس كما في عين الشاة او في ابط الدجاج ذكاة الاختيار وهو قطع الاوداج في محل معلوم وهو ما بين اللبة واللحيين وذكاة الاضطرار وهو جرح في اي محل كان قوله على ما بيناه اي في فصل الجراح عند قوله ولا بد من الجرح في ظاهر الرواية قوله قال واذا ادركه حيا فذكاه اي قال القدوري في مختصره وذكر لانه تتدارك الامر بتحصيل المقصود بالبدل فيبطل حكم البدل وذكر لان ذكاة الاضطرار بدل عن ذكاة الاختيار وقد مر بيان ذلك مستوفى مما مر من الاختلاف عند قوله وان ادرك المرسل الصيد حيا وجب عليه ان يذكيه والمراد بقوله وقد بينا في الفصل الاول اي في فصل الجوارح قوله ولا اختلاف بينهما بالنصف عطفا على الضمير في قوله بيناه وهو السماع ويكون بالجر عطفا على قوله بوجوه بها اي بوجوه المحللة قوله قال واذا رمى السهم بالصيد فتغار حتى غاب عنه فلم ير لاثر طلبه حتى اصابه اكل الصيد وان فقد بعد ما طلبه ثم اصابه

متنا لم يؤكل اي قال القدوري في مختصره قوله اكل الصيد استحسانا والقياس ان لا يؤكل كما اذكره القدوري في شرحه وهذا اذا لم يكن فيه جراحة اخرى غير جراحة سهمه اذ لو كان فيه جراحة اخرى لا يؤكل قياسا واستحسانا كما ذكره اما اذا وجد رميته في شرحه وفيما ذكره في قوله ان غاب الصيد عنه فوجده ميتا في قوله يؤكل ولم يؤكل ولم يعتبر المعود والطير النواتي هنا كذا في مختصر الاسرار وقال ابن الهمام في كتاب الفتح ولا بأس باكل الصيد الذي غاب عن الصائد مصرعه عالما بسببه عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله وقال الحرقي من اصحابنا احد بن حنبل واذا بات فغاب عن عينيه واصابه ميتا وسهمه فيه ولا اثر به غير سهمه فانه لا يأكله وهو الظاهر وهو ما روى صاحب السنن باسناده الى عامر الشعبي عن عدي بن حاتم انه قال يا رسول الله احدنا يرمي الصيد فيتغيب عنه اليومين والثلاثة ثم يجده ميتا فيه سهمه اياكل قال نعم ان شاء قال يا كل ان شاء ومالك احتج انه سمع اهل العلم كذلك وكانه بنى الامر على الغالب لانه اذا بات عنه فقد عنى طلبه غالبا حتى اذا لم يتعد عنه ينبغي ان لا يحرم عنده ايضا والشافعي احتج بقول ابن عباس كل ما اصميت ودع ما انميت قال الخطابي الاصماء ان تعتقله حكاته والانماء ان يصيبه اصابه غير متعمد له وانه يحتمل اذا توارى ان يموت بعارض اخر كالتردي ونحوه ولنا ما روى اصحابنا في كتبهم كالقدوري وغيره ان النبي صلى الله عليه وسلم مر بالروحاء فاصاب وحشيا غير فبنى واصحابه اليه فقال دعوه فسيأتي صاحبه فجاء رجل فقال هذه رميتي يا رسول الله وانا في طلبها وقد جعلتها لك فامر رسول الله ابا بكر فقسمها بين الرفاق وكانه اذا لم يتعد عن طلبه ولم يشتغل بعمل اخر يجعل كانه مات بجراحة سهمه اذ الظاهر ان الجرح هو المذفف وهو مذفف شرعا لان الاصطياد يكون غالبا لمتناع الصيد والجراح وتوارى الصيد عنها غالب فما لم يتعد عن طلبه حل اكله دفعا للضرورة ولضرورة فيما اذا اشتغل بعمل اخر فلا يؤكل دليل هذا حديث الشعبي لان النبي صلى الله عليه وسلم حين اكل الصيد بعد توارية اذا كان الصائد يقتفي اثره وقال القدوري في شرحه وروي ان رجلا اهدى الى النبي صلى الله عليه وسلم صيدا فقال له من اين لك هذا فقال رميته يا امس وكنت في طلبه حتى هجم الليل فقطعني عنه ثم وجدته اليوم وفيه سهمي فقال عليه الصلاة والسلام انه غاب عنك فلا ادري لعل بعض الهوام اعانك عليه لا حاجة لي فيه لانه اذا بعد عن طلبه جاز ان يدركه حيا فلا يلزم بعقر طلبه فكانت ذكوته الذبح وهو جرح الجرح من ان يكون ذكوة له فلا يجوز اكله منه بالشك والتحاقه المشي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)